

دور التشريعات الضابطة في الحد من التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك في السعودية

حسن مطر الشهراني

باحث دكتوراه، تخصص إعلام رقمي وتكنولوجيا الاتصال، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأهلية، البحرين
alshahranih85@gmail.com

كاظم مؤنس عزيز

أستاذ دكتور، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأهلية، البحرين

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور التشريعات الضابطة في الحد من انتشار التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية للتشريعات: البعد التشريعي والقانوني، البعد الإجرائي والتنفيذي، والبعد الرقابي والتقني. اعتمدت الدراسة المنهج الكمي الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبيان إلكتروني لجمع البيانات، واستهدفت عينة مكونة من 220 مشاركاً من مستخدمي منصة تيك توك بمختلف الأعمار والجنس ومستويات التعليم ومدة الاستخدام. تمثل أداة الدراسة في استبيان مقياس ليكرت الخماسية لتقييم الإدراك والمعرفة والسلوك المرتبط بالتشريعات ومظاهر التشهير. وأظهرت النتائج أن هناك تأثيراً إيجابياً وذو دلالة إحصائية قوية للحد من التشهير الإلكتروني على جميع أبعاد التشريعات الضابطة، حيث كان التأثير الأعلى للبعد الرقابي والتقني، يليه البعد التشريعي والقانوني، ثم البعد الإجرائي والتنفيذي، كما بينت النتائج أن تعزيز فاعلية التشريعات والإجراءات القانونية والتقنية يساهم بشكل مباشر في الحد من مظاهر التشهير، مع الإشارة إلى أهمية تكامل النصوص القانونية مع الإجراءات التنفيذية والتقنيات الرقابية لتحقيق حماية فعالة للمستخدمين.

الكلمات المفتاحية: التشهير الإلكتروني، التشريعات الضابطة، منصة تيك توك، البعد التشريعي والقانوني، البعد الإجرائي والتنفيذي، البعد الرقابي والتقني.

The role of regulatory legislation in curbing online defamation on the TikTok platform in Saudi Arabia

Hassan Matar Alshahrani

PhD Researcher, Digital Media and Communication Technology, College of Arts and Sciences,
Ahlia University, Bahrain
alshahranih85@gmail.com

Kazem Mounes Aziz

Professor, College of Arts and Sciences, Ahlia University, Bahrain

Abstract

This study aims to explore the role of regulatory legislation in curbing the spread of online defamation on the TikTok platform in Saudi Arabia, focusing on three main dimensions of this legislation: the legislative and legal dimension, the procedural and executive dimension, and the supervisory and technical dimension. The study employed a quantitative descriptive-analytical approach, utilizing an online questionnaire to collect data. The sample consisted of 220 TikTok users of varying ages, genders, education levels, and usage duration. The research instrument was a five-point Likert scale questionnaire designed to assess perceptions, knowledge, and behaviors related to legislation and manifestations of defamation. The results demonstrated a strong, statistically significant, positive impact on reducing online defamation across all dimensions of regulatory legislation. The supervisory and technical dimension had the highest impact, followed by the legislative and legal dimension, and then the procedural and executive dimension. The findings also indicated that enhancing the effectiveness of legislation, legal procedures, and technical measures directly contributes to reducing instances of defamation. Furthermore, the study highlighted the importance of integrating legal texts with executive procedures and supervisory technologies to achieve effective user protection.

Keywords: Electronic Defamation, Regulatory Legislation, TikTok Platform, Legislative and Legal Dimension, Procedural and Executive Dimension, Supervisory and Technical Dimension.

المقدمة

شهد العالم خلال العقدين الماضيين تحولاً رقمياً عميقاً أعاد تشكيل أنماط التواصل الإنساني، حيث أصبحت المنصات الاجتماعية فضاءات عامة مفتوحة قادرة على نشر المحتوى والوصول إلى الجمهور في لحظات معدودة. هذا التحول لم يؤثر فقط على طرق التعبير والتفاعل، بل أسهم في إعادة رسم حدود العلانية وتداول المعلومات بما جعل السمعة الشخصية أكثر عرضة للكشف والتأثر بالمحتوى المتداول عبر هذه المنصات.

ومع نمو البيئة الرقمية واتساع نطاق استخدامها، تزايد اعتماد الأفراد على المحتوى الإلكتروني بوصفه مصدراً لتكوين الانطباعات وتداول الأخبار، وهو ما أدى إلى تضخم تأثير المنشورات والتسجيلات المرئية على الحياة العامة والخاصة للأفراد. وقد أسهم هذا الواقع في ظهور أنماط جديدة من الإساءة، وفي مقدمتها التشهير الإلكتروني، الذي يتخذ شكلاً أكثر سرعة وانتشاراً مقارنة بالتشهير التقليدي، نظراً لخصائص الفضاء الرقمي الذي يضاعف من أثر المحتوى ويرسخه في الذاكرة الرقمية.

ويُضاف إلى ذلك أن المنصات الرقمية المعاصرة لم تعد مجرد وسائط محايدة، بل أصبحت أنظمة تقنية قائمة على خوارزميات قادرة على اختيار المحتوى وتوجيهه وتضخيمه بناءً على مؤشرات التفاعل. هذا الدور الخوارزمي منح هذه المنصات سلطة فعلية في تشكيل الرأي العام وتحديد ما يظهر للمستخدمين، ما جعل المحتوى المسيء، بما في ذلك التشهير، قابلاً للانتشار بصورة تتجاوز سيطرة ناشره الأصلي.

وتبرز منصة تيك توك كنموذج واضح لهذا التحول، إذ تقوم خوارزمتها الشهيرة "صفحة لك" بدفع المحتوى الأعلى تفاعلاً إلى جمهور واسع بغض النظر عن طبيعته. هذا النمط في توزيع المحتوى يخلق بيئة تضخيمية قد تُحوّل إساءة محدودة إلى موجة جماهيرية خلال وقت قصير، وهو ما يزيد من تعقيد التعامل مع التشهير الإلكتروني ويضفي بعداً تقنياً جديداً على دراسة الظاهرة.

وفي إطار هذا المشهد العالمي، يكتسب الموضوع أهمية خاصة في السعودية التي شهدت توسعاً كبيراً في استخدام منصات التواصل الاجتماعي، ومن بينها تيك توك، بالتزامن مع زيادة الاعتمادية على المحتوى الرقمي في تشكيل النقاشات الاجتماعية. وقد واجه النظام القانوني السعودي تحديات جديدة في التعامل مع مظاهر التشهير الإلكتروني، ولا سيما في ظل تسارع التقنيات وتطور آليات نشر المحتوى، مما يجعل دراسة التشريعات الضابطة لهذه الظاهرة أمراً ضرورياً لفهم كيفية حماية السمعة في البيئة الرقمية داخل المملكة.

مشكلة البحث

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في المآزق التنظيمي الذي نتج عن التفاعل بين البيئة الرقمية ذات الطابع الخوارزمي

المتسارع والتشريعات الوطنية المصممة أساساً لعالم اتصال تقليدي. فقد أدى ظهور منصات التواصل الاجتماعي—بوصفها فضاءات اتصالية عالية الديناميكية—إلى إعادة تعريف مفهوم النشر والعلانية، وترسيخ أنماط جديدة لإنتاج وتداول المعلومات، وهو ما أوجد سياقاً تُضاعف فيه الخوارزميات أثر المحتوى وتُسهم في تحويل الأفعال الضارة، ولا سيما التشهير الإلكتروني، من وقائع فردية محدودة إلى أحداث جماهيرية واسعة الانتشار. هذا التحول أوجد فجوة بنيوية بين طبيعة الفضاء الرقمي وبين قدرة الأنظمة القانونية على الضبط والتنظيم.

وتبرز منصة تيك توك بوصفها نموذجاً بالغ الدلالة على هذا الإشكال؛ إذ تعتمد المنصة على منظومة خوارزمية معقدة تعيد توزيع المحتوى وفق معايير الجاذبية التفاعلية لا وفق معايير الضبط القيمي أو الأخلاقي. وتؤدي هذه الآلية إلى تضخيم المحتوى المسيء وجعله أكثر قابلية للانتشار، مما يعقد إمكانية ضبطه قانونياً، ويجعل تحديد المسؤولية عن الضرر مسألة متعددة المستويات تشمل المستخدم، والخوارزمية، والمنصة نفسها. ويزداد هذا المشهد تعقيداً مع بروز عوامل تقنية وإثباتية مثل المجهولية، وتعدد الحسابات، واندثار الأثر الرقمي، وما يترتب على ذلك من صعوبة في تتبع الفاعل الأصلي وإسناد المسؤولية إليه على نحو قطعي.

وتكشف مراجعة الأدبيات عن فجوة بحثية واضحة تتصل بغياب إطار تشريعي شامل يحدد بدقة نطاق المسؤولية الخوارزمية للمنصات الرقمية، في الوقت الذي ما تزال فيه معظم التشريعات تركز على المسؤولية الفردية للمستخدم وتتجاهل الطبيعة التشاركية لعملية إنتاج المحتوى وانتشاره. كما يلاحظ ندرة الدراسات التي تقدم تحليلاً نقدياً للعلاقة بين خصائص المنصة التقنية وآليات الضبط القانوني، خاصة فيما يتعلق بتمييز دور المنصة كوسيط محايد عن دورها كفاعل مؤثر يسهم في تشكيل مسار المحتوى وتضخيمه.

وفي سياق المملكة العربية السعودية، تتخذ الإشكالية بعداً أكثر تخصصاً، إذ يسعى المشرع السعودي إلى حماية السمعة والكرامة الإنسانية من خلال منظومة تنظيمية تشمل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وأحكام المسؤولية المدنية. ومع ذلك، فإن التطور السريع في البنى الخوارزمية لمنصات مثل تيك توك، واتساع الاعتماد عليها في التفاعل الاجتماعي داخل المملكة، يفرضان تساؤلات جوهرية والسؤال الرئيسي هو ما مدى كفاية التشريعات الحالية في مواجهة طبيعة الضرر الرقمي المعاصر؟

أهمية البحث

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من معالجتها فجوة بحثية معاصرة في الفقه القانوني، تتمثل في التوتر بين سيادة القانون الوطني من جهة، والطبيعة العابرة للحدود للمنصات الرقمية والمسؤولية الخوارزمية من جهة أخرى. وتأتي الدراسة لتقديم إطار نظري ممنهج يمكن من خلاله إعادة قراءة مفاهيم المسؤولية المدنية

والجنائية في ظل التحولات الرقمية، وذلك عبر:

- تطوير أساس علمي جديد يربط بين أنظمة الذكاء الاصطناعي والتزامات "واجب العناية" و"الشفافية الخوارزمية"، بما يجعلها لبنة إضافية في البناء الفكري للفقهاء القانوني المعاصر.
 - تقديم إطارًا قانونيًا يُعيد صياغة العلاقة بين المستخدم والدولة والمنصة وفق مبادئ القانون العام.
 - مواءمة المفاهيم القانونية التقليدية مع واقع رقمي جديد، مما يتيح للباحثين تطوير نماذج تفسيرية قادرة على التعامل مع المخاطر القانونية الناتجة عن خوارزميات غير شفافة وعابرة للحدود.
- وتتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في قدرتها على تقديم حلول وتشريعات قابلة للتطبيق عملياً لمعالجة تحديات التشهير الإلكتروني على المنصات الرقمية، وبخاصة تيك توك. فتقترح الدراسة سد الفراغ التشريعي الهيكلي من خلال وضع قواعد إلزامية مثل "واجب العناية" و"الشفافية الخوارزمية"، مستندة إلى التجارب الدولية مثل قانون الخدمات الرقمية الأوروبي، بما يعزز قدرة المشرع على ضبط المنصات الرقمية المعقدة. كما تساهم في تعزيز سيادة القانونية الرقمية عبر توصيات تتعلق بتوطين البيانات المرتبطة بالمحتوى الضار وتعيين ممثل قانوني محلي للمنصات الأجنبية، بما يمكن الدولة من إنفاذ القرارات القضائية والتنظيمية بفعالية داخل إقليمها. إضافة إلى ذلك، تدعم الدراسة تفعيل آليات الردع النظامي من خلال تحليل محدودية العقوبات الحالية واقتراح نظام تصاعدي للعقوبات مرتبط بإيرادات المنصة العالمية، ما يجعل الجزاء أداة رادعة فعّالة تؤثر مباشرة على نموذج عمل المنصة.

أهداف البحث

- يهدف البحث إلى التقييم الشامل والتحليل النقدي لفاعلية النصوص القانونية القائمة في تجريم ومكافحة التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك، واقتراح إطار تشريعي وطني ملائم يوازن بين متطلبات حرية التعبير والحق في حماية السمعة في ظل التحديات التي تفرضها الخوارزميات التقنية وذلك من خلال الآتي:
- تأصيل مفهوم التشهير الإلكتروني وتحديد الخصائص التقنية والوظيفية لمنصة تيك توك التي تجعلها بيئة مشددة لارتكاب الجريمة.
 - الكشف عن التحديات الميدانية التي تواجه سلطة التحقيق والقضاء، خاصة فيما يتعلق بآليات تحديد هوية المستخدمين الوهميين، والحصول على الأدلة الرقمية من الشركة الأم.
 - تفكيك النصوص التشريعية الوطنية الخاصة بالجرائم الإلكترونية، وبيان أوجه قصورها في التعامل مع مفهوم المسؤولية الخوارزمية للمنصة، وغياب النص الملزم لها بتغيير آليات التشغيل الضارة.
 - تقديم مجموعة من المقترحات التشريعية والإجرائية المستخلصة من التحليل العميق والخبرات الميدانية

(نتائج الدراسة التطبيقية)، والتي يمكن أن تشكل أساساً لتعديلات قانونية مستقبلية تحقق الحماية المرجوة.

أسئلة البحث

يمكن تلخيص إشكالية هذه الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:
ما دور التشريعات الضابطة في الحد من التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع من هذا السؤال بعض الأسئلة الفرعية التي تتمثل في الآتي:

- ما هو الإطار المفاهيمي لجريمة التشهير الإلكتروني، وما هي الخصائص التقنية (الخوارزمية) لمنصة تيك توك التي تساهم في تضخيم الضرر؟
- ما هي أبرز التحديات الإجرائية المتمثلة في المجهولية وزوال الدليل الرقمي التي تعترض ملاحقة مرتكبي التشهير عبر تيك توك وفقاً للقانون الوطني؟
- هل تتضمن التشريعات الوطنية الحالية نصوصاً كافية وواضحة لتنظيم المسؤولية الخوارزمية لمنصة تيك توك عن تضخيم المحتوى المسيء؟
- ما هي آليات الرقابة الذاتية التي تتبناها تيك توك في إرشاداتها الداخلية لمواجهة التشهير، وما مدى كفايتها كبديل للرقابة القانونية؟

فروض البحث

تقوم الدراسة على اختبار الفرض الرئيسي الآتي:

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التشريعات الضابطة وبين الحد من انتشار التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين البعد التشريعي والقانوني كأحد أبعاد التشريعات الضابطة وبين الحد من انتشار التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك.
2. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين البعد الإجرائي والتنفيذي كأحد أبعاد التشريعات الضابطة وبين الحد من انتشار التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك.

3. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين البعد الرقابي والتقني كأحد أبعاد التشريعات الضابطة وبين الحد من انتشار التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك.

نوع البحث

دراسة تطبيقية تحليلية استكشافية / تفسيرية تهدف إلى قياس العلاقة بين التشريعات الضابطة ودرجة الحد من التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك، مع التركيز على تقييم فعالية النصوص القانونية والإجرائية.

مفاهيم البحث

1. التشهير الإلكتروني: يشير التشهير الإلكتروني إلى كل فعل يلحق الضرر بالسمعة والشرف عبر الوسائط الرقمية، سواء من خلال نشر معلومات كاذبة أو محتوى مسيء على منصات التواصل الاجتماعي.
2. التشريعات الضابطة: تُعرف التشريعات الضابطة بأنها مجموعة القواعد القانونية التي تهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد والمؤسسات في الفضاء الرقمي، وضمان حماية الحقوق الشخصية من الانتهاكات الرقمية مثل التشهير الإلكتروني.
3. منصة تيك توك: منصة تيك توك هي شبكة اجتماعية رقمية تعتمد على نشر ومشاركة مقاطع الفيديو القصيرة.

مجالات البحث

1. المجال البشري: يقتصر البحث على مستخدمي منصة تيك توك في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على الأفراد الذين قد يكونون عرضة للتشهير الإلكتروني أو لديهم خبرة في استخدام المنصة، بما يشمل فئات عمرية واجتماعية متنوعة لضمان تمثيل النتائج لمجتمع الدراسة.
2. المجال الجغرافي: تتمركز الدراسة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على المناطق الحضرية التي تشهد نشاطًا كبيرًا على منصات التواصل الاجتماعي، وخاصة تيك توك، لتسليط الضوء على مدى تأثير التشريعات الوطنية في الحد من التشهير الإلكتروني في هذا السياق المحلي.
3. المجال الزمني: تشمل الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من بداية عام 2023 حتى نهاية عام 2025، وهي الفترة التي شهدت زيادة في استخدام تيك توك وانتشار مظاهر التشهير الإلكتروني، بما يتيح تقييم فعالية التشريعات الوطنية الحديثة في الحد من هذه الظاهرة.
4. المجال الموضوعي: يركز البحث على دراسة ظاهرة التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك وعلاقة ذلك بالتشريعات الضابطة الوطنية، مع تحليل دور هذه التشريعات في حماية الحقوق الشخصية والحد من

الأضرار الناجمة عن المحتوى المسيء، بما في ذلك دراسة الخصائص التقنية للمنصة التي تؤثر على سرعة وانتشار التشهير.

الدراسات السابقة

1. دراسة (السيد 2025) بعنوان "مفهوم التشهير الإلكتروني والحماية القانونية الممنوحة للشخص":

تسعى الدراسة إلى تحليل مفهوم التشهير الإلكتروني والحماية القانونية الممنوحة للشخص في ضوء التطورات الحديثة في وسائل الاتصال والمعلومات عبر الإنترنت. وتوضح الدراسة أن استخدام هذه التقنيات أدى إلى ظهور علاقات قانونية جديدة تتطلب إعادة النظر في التشريعات الناظمة لوسائل الإعلام، لا سيما الوسائل الإلكترونية التي تختلف عن الإعلام التقليدي من حيث طرق توزيع المعلومات، أساليب التعامل معها، ووسائل التعبير غير النصي، مما يستدعي وضع تنظيم قانوني خاص يراعي هذه الخصوصيات. كما تبين الدراسة أن هذه التقنيات قد استُخدمت في كثير من الحالات للاعتداء على الأشخاص والمساس بكرامتهم، من خلال القذف، السب، والذم والتحقيق عبر الصحافة التقليدية أو البث التلفزيوني أو منصات التواصل الاجتماعي، ما يشكل اعتداءً على السمعة أو تشهيرًا بالشخص، وتخلص الدراسة إلى ضرورة تطوير أطر قانونية متكاملة لحماية الأفراد من هذه الأضرار الرقمية، بما يواكب الخصوصيات التقنية لوسائل الإعلام الحديثة ويضمن حماية الحقوق الشخصية.

2. دراسة (صهيب 2024) بعنوان "الجرائم الإلكترونية بين الفقه والقانون السب والقذف والتشهير نموذجاً":

تسعى الدراسة إلى تحليل جرائم السب والقذف والتشهير الإلكتروني في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مع التركيز على كيفية تطورها عند ارتكابها عبر الفضاء السيبراني. وتعرض الدراسة المفاهيم الأساسية للجرائم الإلكترونية، وتوضح كيف تتحول الجرائم التقليدية مثل السب والقذف والتشهير إلى جرائم رقمية عند استخدام الوسائل الإلكترونية، مع إبراز التحديات المرتبطة بها مثل صعوبة إثبات الهوية، ضياع الأدلة، وسرعة انتشار المحتوى. كما تسعى الدراسة إلى تقييم الإطار القانوني والفقهي لمكافحة هذه الجرائم، وتحليل مدى فعالية التشريعات الحالية في مواجهة التشهير الإلكتروني، مع تقديم مقارنة بين الموقف الفقهي الإسلامي والقانون الوضعي، لتقديم رؤية متكاملة حول حماية الحقوق الشخصية في البيئة الرقمية.

3. دراسة (شويخ وعباس 2024) بعنوان "علاقة التشهير الإلكتروني بالانتحار لدى المراهقات":

تسعى الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين التشهير الإلكتروني والانتحار لدى الفتيات المراهقات، باستخدام المنهج الوصفي الاستقصائي بما يتناسب مع طبيعة البحث. شملت مجتمع البحث المراهقات من مختلف المستويات التعليمية في مدارس مدينة الرمادي بمحافظة الأنبار العراقية، فيما تكونت عينة البحث من 167 فتاة مراهقة تم اختيارهن بطريقة عشوائية بسيطة، تتراوح أعمارهن بين 14 و18 سنة. اعتمدت الدراسة على مقياس تم إعداده خصيصًا لرصد العلاقة بين التعرض للتشهير الإلكتروني والميول الانتحارية، وأظهرت النتائج أن درجة العلاقة بين التشهير الإلكتروني والانتحار لدى المراهقات كانت متوسطة. وبناءً على النتائج، أوصت الدراسة بزيادة الوعي لدى الآباء والمستخدمين، الأطفال والمراهقين والكبار، حول مخاطر التعامل مع المستخدمين المجهولين على الشبكات الاجتماعية، وضرورة استثمار مرحلة المراهقة بحماية الفتيات من الانغماس في التطبيقات الرقمية، ومتابعة ونشر الآباء لما تقوم به بناتهم على منصات التواصل، مع تنظيم جلسات توعية حول تبعات الانتحار كظاهرة نفسية، وشرح الأبعاد القانونية للتشهير الإلكتروني، إضافة إلى تعزيز التشريعات لحماية حقوق الضحايا. كما اقترحت الدراسة إجراء بحوث نفسية متخصصة لبيان آثار التشهير الإلكتروني على الشباب، ودراسات وصفية لتحديد مدى انتشاره وأسبابه وطرق الحد منه، بالإضافة إلى بحوث تربوية ونفسية لبيان علاقته بأعراض نفسية أخرى لدى المراهقين.

4. دراسة (رواي 2024) بعنوان "التشهير الإلكتروني عبر الفايسبوك في الوسط الطلابي الجامعي":

تسعى الدراسة إلى تحليل ظاهرة التشهير الإلكتروني عبر الفايسبوك في الوسط الطلابي الجامعي، مركزة على خطورتها على سمعة وكرامة الطلبة والأضرار الاجتماعية والشخصية والدراسية الناجمة عنها. اعتمد البحث على المنهج الوصفي والميداني لجمع البيانات ودراستها من خلال متغيرات محددة بهدف تفسير الظاهرة وكسر الصمت المحيط بها في الجامعات. وأظهرت النتائج أن التشهير الإلكتروني متزايد بشكل كبير بين الطلبة، ويتوافق مع نشاطهم الاجتماعي على الفايسبوك، مما يجعلهم ضحايا عنف رمزي يؤدي إلى تشويه السمعة وإساءة الكرامة. كما بينت الدراسة أن كلما زاد مستوى الاتصال والتفاعل على الفايسبوك، ارتفع احتمال الاستخدام غير القانوني للتشهير، ويعود ذلك جزئيًا إلى نقص الوعي بحماية البيانات الشخصية وضرورة تحديثها بشكل دوري، ما يؤكد الحاجة إلى تعزيز التوعية القانونية والتربوية للحد من هذه الظاهرة.

5. دراسة (صالحى 2024) بعنوان "التكليف الفقهي لعقوبة التشهير في المواقع الإلكترونية (دراسة مقارنة)":

تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل فقهي -قانوني لجريمة التشهير عبر المواقع الإلكترونية، مع التركيز على تحديد أركان الجريمة وآليات تجريمها وعقوبتها في الفقه الإسلامي مقارنة بالتشريعات الوضعية. في البداية تستعرض الدراسة مفهوم التكليف الفقهي والقانوني لعقوبة التشهير وتبين مدى ملاءمة النصوص الفقهية لما يفرضه الواقع الرقمي، ثم تفحص بواعث وأركان جريمة التشهير الإلكتروني، مؤكدة على أن الفضاء الإلكتروني - بخاصة مواقع التواصل - يوفر علانية وانتشارًا سريعًا يجعل التشهير ذا أثر مدمر ويتحقق فيه عنصر العلانية بسهولة. بعدها تناقش التنظيم القانوني لعقوبة التشهير وتجريمه في التشريعات الحالية، وتبرز قصور بعض القوانين في مواكبة خصوصية الجريمة الرقمية. في المبحث الأخير، تعرض التكليف الفقهي المقترح للعقوبة في السياق الإلكتروني، وتقدم معايير وشروطًا فقهية تضمن العدالة والحد من الإساءة مع الحفاظ على حرمة الإنسان وكرامته. في ختام البحث، يستخلص الباحث نتائج تدعو إلى مراجعة التشريعات المعاصرة وإعادة صياغة أحكام العقوبة لتناسب مع المتغيرات التقنية، مع توصيات لتعزيز المساءلة والردع في الفضاء الإلكتروني.

6. دراسة (رمضان 2023) بعنوان "التشهير الإلكتروني ضد المرأة: دراسة ميدانية في ضوء نظرية المجال العام ليورغين هابرماس":

تسعى الدراسة إلى التعرف على أهم المحددات والتأثيرات للتشهير الإلكتروني ضد المرأة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مركزة على الأسباب الدافعة لاستخدام هذه الوسائل في التشهير، أشكال هذا التشهير، والأضرار المترتبة عليه. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي واستخدمت أداة الاستبيان، حيث شملت الدراسة ميدانيًا عينة من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بلغت 1079 مشاركًا من الجنسين. وأظهرت النتائج أن أهم أسباب التشهير الإلكتروني ضد المرأة تتضمن فضح الضحية بنشر معلومات مزيفة لتحقيق انتشار واسع أو شهرة على المنصات، في حين تتمثل أشكال التشهير في إنشاء حسابات مزيفة، إثارة الرأي العام، نشر معلومات غير حقيقية، نشر محتوى يهدد وينتهك حقوق المرأة، والمحتوى غير الأخلاقي المزيف. وتؤكد الدراسة أن هذه الممارسات تمثل تهديدًا مباشرًا للحقوق الشخصية للمرأة وتؤثر سلبيًا على مكانتها الاجتماعية، بما يبرز الحاجة إلى تعزيز الوعي القانوني والاجتماعي حول هذه الظاهرة.

7. دراسة (بومعزة وسعداوي 2023) بعنوان "التشهير الإلكتروني وتأثيره على المكانة الاجتماعية للفتاة في الوسط الحضري":

تسعى الدراسة إلى تحليل تأثير التشهير الإلكتروني على المكانة الاجتماعية للفتاة في الوسط الحضري، من خلال استكشاف أبعاد الظاهرة وجوانبها المختلفة، مع التركيز على التعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعرض الفتيات للتشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك دراسة الانعكاسات الاجتماعية والنفسية المترتبة على ذلك. اعتمد البحث على ثماني حالات ميدانية لفتيات تعرضن للتشهير الإلكتروني، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي لفهم الظاهرة، إضافة إلى إجراء مقابلات معمقة مع المشاركات لجمع البيانات النوعية. وأكدت نتائج الدراسة صحة الفرضيتين المبدئيتين، وأسفرت عن مجموعة من النتائج التي توضح طبيعة التأثيرات الاجتماعية للتشهير الإلكتروني، مع تقديم توصيات ومقترحات عملية تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة وتعزيز حماية الفتيات في الوسط الحضري، فضلاً عن صياغة خاتمة تلخص أهم ما توصلت إليه الدراسة.

8. دراسة (العزي 2022) بعنوان "التشهير الإلكتروني وعقوبته في الفقه الإسلامي والقانون الكويتي":

يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى تحليل جريمة التشهير الإلكتروني من منظور فقهي وقانوني، مع التركيز على التشريع الكويتي وأحكام الفقه الإسلامي. وتستعرض الدراسة مفهوم التشهير عبر الوسائط الرقمية، مؤكدة تحقق أركان الجريمة مثل العلانية والنشر والإساءة، ومقارنة ذلك بالعقوبات المنصوص عليها في قانون جرائم تقنية المعلومات الكويتي، الذي يواجه تحديات عملية في ضبط الجرائم الرقمية نتيجة المجهولية وسرعة انتشار المحتوى وصعوبة حفظ الأدلة. كما توضح الدراسة دور الفقه الإسلامي في حماية الحقوق الشخصية والسمعة، وتقديم إطار أخلاقي وقانوني يمكن أن يسد بعض الثغرات التشريعية. وتخلص الدراسة إلى أن الجمع بين النصوص القانونية والتوجيهات الفقهية يوفر رؤية متكاملة لتعزيز فعالية مكافحة التشهير الإلكتروني وحماية الأفراد في الفضاء السيبراني.

9. دراسة (موسى 2019) بعنوان "التكليف القانوني لجريمة القذف عبر مواقع التواصل الاجتماعي في التشريع الجزائري":

يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى تحليل جريمة القذف عبر مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها إساءة لاستخدام هذه المنصات نتيجة محدودية الوعي القانوني، وتقديم رؤية متوازنة بين الحرية في التعبير وحدود التعسف فيها. كما يركز على عنصر العلانية الذي يتحقق تلقائياً بمجرد نشر المحتوى، مما يؤدي إلى اكتمال أركان الجريمة. ويسلط الباحث الضوء على التكليف القانوني لجريمة القذف في التشريع

الجزائري، موضحًا اختلاف صور القذف وفقًا لمحل وقوعه، مع الإشارة إلى بساطة العقوبات المقررة مقارنة بمدى الضرر الذي يلحق بالضحايا. وتهدف الدراسة إلى تقديم تقييم نقدي لكيفية تطبيق النصوص التقليدية على الجرائم الرقمية، مع التأكيد على الحاجة إلى تطوير الأطر القانونية لتواكب خصائص وخصوصيات البيئة الرقمية الحديثة.

التعليق على الدراسات السابقة

أولاً: أوجه الشبه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في التركيز على ظاهرة التشهير الإلكتروني وآثارها على الأفراد سواء من الجانب القانوني أو الاجتماعي أو النفسي. كما تتفق جميعها على أن وسائل التواصل الاجتماعي تمثل بيئة حاضنة لتسريع انتشار المحتوى المسيء، مما يؤدي إلى ضرر بالغ على الضحايا ويمثل تحديًا لحقوق الشخصية مثل السمعة والشرف والكرامة. إضافة إلى ذلك، تشير معظم الدراسات إلى نقص التشريعات الحديثة أو عدم كفاية الأطر القانونية التقليدية لمواجهة الجرائم الرقمية، وهو ما يتقاطع مع تركيز الدراسة الحالية على فاعلية التشريعات السعودية في حماية الأفراد من التشهير عبر المنصات الرقمية الحديثة. كما تعتمد بعض الدراسات السابقة على مناهج وصفية وميدانية لفهم الظاهرة وأسبابها، وهو ما يوفر أرضية منهجية مشابهة للدراسة الحالية.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها على منصة تيك توك وخصائصها التقنية الفريدة، لا سيما الخوارزمية التي تساهم في تضخيم المحتوى المسيء بشكل سريع وواسع الانتشار، بينما ركزت الدراسات السابقة غالبًا على منصات مثل الفيسبوك أو على البيئة الرقمية بشكل عام. كما أن بعض الدراسات السابقة اهتمت بشكل أساسي بالجانب القانوني والفقهي لتحديد أركان الجرائم وعقوباتها، في حين تركز الدراسة الحالية على تقييم فاعلية التشريعات الوطنية السعودية في مواجهة التشهير الإلكتروني مع ربط الخصائص التقنية للمنصة بمسؤولية الجهات القانونية والتنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، بينما ركزت الدراسات الاجتماعية السابقة على فئات محددة كالنساء أو الفتيات أو الطلاب، توسع البحث الحالي ليحلل العلاقة بين التشهير الإلكتروني وفاعلية النصوص القانونية في حماية السمعة والشرف على مستوى الدولة.

ثالثاً: وجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

توفر الدراسات السابقة للدراسة الحالية إطارًا نظريًا وقانونيًا متكاملًا لفهم التشهير الإلكتروني وأركانه وخصائصه،

مما يساهم في تحليل الظاهرة على منصة تيك توك بشكل دقيق. كما تساعد النتائج الميدانية السابقة في التعرف على الأبعاد الاجتماعية والنفسية للضحايا، وبالتالي تقديم توصيات عملية للحد من المخاطر المرتبطة بالتشهير الإلكتروني. إضافة إلى ذلك، يمكن الاستفادة من التوصيات السابقة لتطوير مبادرات قانونية وتنظيمية ورفع الوعي المجتمعي، بما يضمن حماية الحقوق الشخصية في الفضاء الرقمي ويواكب التطورات التقنية الحديثة في المنصات الرقمية.

منهجية البحث

المنهج المستخدم: المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرين وتحليل العلاقة بينهما، مع دراسة القوانين والتشريعات ذات الصلة، إضافة إلى الاستبيانات أو المقابلات لجمع المعلومات من مستخدمي تيك توك والمختصين القانونيين.

مجتمع الدراسة

يشمل المجتمع جميع مستخدمي منصة تيك توك في المملكة العربية السعودية ممن لديهم تجربة مع المحتوى الرقمي أو التعرض للتشهير الإلكتروني، بالإضافة إلى المختصين في القانون الرقمي والأمن السيبراني.

العينة ونوعها

- نوع العينة: عينة غير احتمالية (الاستهدافية أو العمدية) لاختيار الأشخاص الأكثر صلة بموضوع الدراسة.
- حجم العينة: يمكن تحديده بناءً على إمكانيات جمع البيانات، ويفضل أن يتراوح بين 150-300 مشارك لضمان تمثيل مختلف الفئات العمرية والخبرات.

الأدوات المستخدمة

تم تصميم الاستبيان في هذه الدراسة كأداة رئيسية لجمع البيانات من المشاركين، بهدف قياس العلاقة بين التشريعات الضابطة (المتغير المستقل) والتشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك (المتغير التابع)، وذلك وفق الفرضيات الموضوعية. وقد تم تقسيم الاستبيان إلى عدة محاور رئيسية تتوافق مع كل فرضية من فرضيات البحث، لضمان تغطية شاملة ودقيقة لكل جانب من جوانب الدراسة كالتالي:

أولاً: المتغير المستقل — التشريعات الضابطة (بأبعاده الثلاثة):

- البعد الأول: التشريعي والقانوني: يقيس هذا المحور مدى وضوح النصوص النظامية المتعلقة بالتشهير الإلكتروني، ومدى شمولها وكفايتها في معالجة الجرائم الواقعة عبر المنصات الرقمية، ومدى إدراك الأفراد

لوجود هذه التشريعات ومضامينها، إضافة إلى قدرتها على الردع وتحقيق الحماية القانونية للمستخدمين.

• **البعد الثاني: الإجرائي والتنفيذي:** يركز هذا المحور على كفاءة الآليات الإجرائية المرتبطة بتطبيق التشريعات، مثل سهولة تقديم الشكاوى، وسرعة الاستجابة من الجهات المختصة، وفاعلية إجراءات التحقيق والإثبات، ومدى تنفيذ العقوبات بحق مرتكبي التشهير الإلكتروني، بما يعكس القوة التنفيذية للنظام القانوني.

• **البعد الثالث: الرقابي والتقني:** يتناول هذا المحور مدى توافر آليات رقابية وتقنية داعمة لتطبيق التشريعات، مثل أدوات الإبلاغ داخل المنصة، أنظمة تتبع الحسابات المخالفة، دور المنصات في إزالة المحتوى المسيء، ومستوى التكامل بين الجهات الرقابية والمنصات الرقمية في الحد من التشهير الإلكتروني.

ثانياً: المتغير التابع — الحد من انتشار التشهير الإلكتروني عبر تيك توك:

المحور الرابع: الحد من انتشار التشهير الإلكتروني:

يقيس هذا المحور مدى انخفاض أو انتشار مظاهر التشهير الإلكتروني عبر تيك توك، من خلال تقييم درجة تكرار التعرض لممارسات مثل القذف أو الإساءة أو نشر معلومات مضللة، ومدى شعور المستخدمين بالأمان الرقمي، وانعكاس ذلك على سلوكهم في استخدام المنصة.

إجراءات الصديق والثبات

سيسعى الباحث في هذه الدراسة إلى التأكد من صدق الاستبيان لضمان أن الأسئلة ستقيس بدقة ما صممت لقياسه. وسيتم ذلك من خلال عرضه على لجنة متخصصة تتكون من خبراء قانونيين وأكاديميين في مجال القانون ووسائل الإعلام الرقمية، حيث ستقوم اللجنة بمراجعة الأسئلة وتقييمها للتأكد من شمولها لجميع جوانب المتغيرين المستقل والتابع، بالإضافة إلى وضوح صياغتها وسهولة فهمها من قبل المشاركين، مما سيعزز مصداقية البيانات التي سيتم جمعها.

أما فيما يخص ثبات الاستبيان، فسيتم قياسه باستخدام اختبار ألفا كرونباخ لتحديد مدى اتساق الإجابات عبر جميع البنود، كما سيتم تطبيق اختبار إعادة القياس على عينة تجريبية من المجتمع المستهدف، وذلك للتأكد من أن النتائج ستكون قابلة للتكرار وموثوقة، وأن أداة البحث ستوفر قياسات مستقرة وصحيحة يمكن الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي للبيانات.

المعالجة الإحصائية

- استخدام التحليل الوصفي (المتوسطات، الانحراف المعياري).
- استخدام اختبارات الارتباط والتحليل التبايني لتحديد العلاقة بين فعالية التشريعات الضابطة ومستوى الحد من التشهير الإلكتروني.
- الاستعانة ببرامج تحليل البيانات مثل SPSS.

تحليل العينة

أولاً: البيانات الديموغرافية:

1. العمر:

جدول (1): توزيع العينة طبقاً لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 18 سنة	64	29.1
18-أقل من 25	84	38.2
25-أقل من 45	64	29.1
45 سنة فأكثر	84	3.6
المجموع	220	100.0

تشير النتائج الخاصة بالتوزيع العمري لعينة الدراسة والبالغ عددها (220) مشاركاً إلى أن الفئة الأكثر تمثيلاً كانت الفئة العمرية من 18 إلى أقل من 25 سنة بنسبة (38.2%)، ما يعكس ارتفاع مشاركة فئة الشباب في الدراسة، وهي الفئة الأكثر استخداماً لمنصة تيك توك. كما بلغت نسبة المشاركين أقل من 18 سنة (29.1%)، وهي نسبة مرتفعة نسبياً تشير إلى انتشار استخدام المنصة بين فئة المراهقين. في المقابل، جاءت الفئة العمرية من 25 إلى أقل من 45 سنة بنسبة (29.1%)، مما يدل على حضور ملحوظ للفئة البالغة ضمن العينة. أما الفئة العمرية 45 سنة فأكثر فقد سجلت أدنى نسبة مشاركة (3.6%)، وهو ما يعكس محدودية استخدام المنصة بين الفئات الأكبر سناً. وبشكل عام، يتضح أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية الشابة، الأمر الذي يتسق مع طبيعة الدراسة المرتبطة بالتشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك، والتي يُعد الشباب الفئة الأكثر تفاعلاً معها.

2. الجنس:

جدول (2): توزيع العينة طبقاً لمتغير الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
80	176	ذكر
20	44	أنثى
100.0	220	المجموع

تشير نتائج التوزيع حسب متغير الجنس إلى أن غالبية أفراد العينة كانوا من الذكور، حيث بلغ عددهم (176) مشاركاً بنسبة (80%) من إجمالي العينة، في حين بلغ عدد الإناث (44) مشاركة بنسبة (20%). ويعكس هذا التوزيع وجود تمثيل أعلى للذكور في الدراسة، مما قد يكون مرتبطاً بمستوى التفاعل أو الاستجابة للاستبيان بين الذكور مقارنة بالإناث. كما ينبغي أخذ هذا التفاوت في الاعتبار عند تفسير النتائج، خاصة في حال إجراء تحليلات فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، نظراً لاختلال التوزيع النسبي بين الفئتين.

3. المستوى التعليمي:

جدول (3): توزيع العينة طبقاً لمتغير المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
20	44	ثانوي أو أقل
56.4	124	بكالوريوس
23.6	52	ماجستير/دكتوراه
100.0	220	المجموع

توضح نتائج التوزيع وفق متغير المستوى التعليمي أن غالبية أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (124) مشاركاً بنسبة (56.4%)، ما يشير إلى أن أكثر من نصف العينة يتمتعون بتعليم جامعي. كما بلغت نسبة الحاصلين على درجات الدراسات العليا (ماجستير/دكتوراه) (23.6%) بعدد (52) مشاركاً، وهو ما يعكس مستوى تعليمي مرتفع نسبياً لدى شريحة معتبرة من العينة. في المقابل، بلغت نسبة من مستواهم التعليمي ثانوي أو أقل (20%) بعدد (44) مشاركاً. ويُظهر هذا التوزيع أن العينة تتميز بمستوى تعليمي جيد، الأمر الذي يعزز من موثوقية الاستجابات، خاصة في دراسة ذات طابع قانوني تتطلب قدرًا من الوعي والمعرفة بالتشريعات والأنظمة ذات الصلة بالتشهير الإلكتروني.

4. مدة استخدام منصة تيك توك:

جدول (4): توزيع العينة طبقاً لمتغير مدة استخدام منصة التيك توك

النسبة المئوية	التكرار	مدة استخدام منصة تيك توك
15.5	34	أقل من سنة
35.5	78	من سنة إلى أقل من 3 سنوات
35.5	78	من 3 إلى أقل من 5 سنوات
13.6	30	سنوات فأكثر
100.0	220	المجموع

تشير نتائج التوزيع حسب مدة استخدام منصة تيك توك إلى أن غالبية أفراد العينة لديهم خبرة استخدام متوسطة إلى طويلة نسبياً؛ إذ بلغت نسبة من يستخدمون المنصة من سنة إلى أقل من 3 سنوات (35.5%) بعدد (78) مشاركاً، وهي النسبة ذاتها للمستخدمين من 3 إلى أقل من 5 سنوات (35.5%) بعدد (78) مشاركاً، ما يعني أن ما يقارب ثلثي العينة يستخدمون المنصة منذ أكثر من سنة. في المقابل، بلغت نسبة من يستخدمون المنصة أقل من سنة (15.5%) بعدد (34) مشاركاً، بينما سجلت فئة 5 سنوات فأكثر نسبة (13.6%) بعدد (30) مشاركاً. ويعكس هذا التوزيع أن معظم المشاركين يمتلكون خبرة كافية في استخدام المنصة، الأمر الذي يعزز مصداقية آرائهم فيما يتعلق بمدى انتشار التشهير الإلكتروني وفعالية التشريعات الضابطة في الحد منه.

ثانياً: تحليل محاور الاستبيان:

المحور الأول: التشريعات الضابطة:

• البعد الأول: البعد التشريعي والقانوني:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد التشريعي والقانوني

م	البعد التشريعي والقانوني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	تتسم التشريعات السعودية المتعلقة بالتشهير الإلكتروني بالوضوح والدقة.	2.42	1.661	أوافق بشدة	4
2	تغطي الأنظمة الوطنية جميع صور التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك.	2.31	1.123	أوافق	5
3	العقوبات المنصوص عليها في التشريعات الحالية كافية لردع مرتكبي التشهير الإلكتروني.	2.57	1.096	أوافق	3
4	يتمتع الأفراد بحماية قانونية واضحة ضد التشهير عبر المنصات الرقمية.	2.58	1.017	أوافق	2
5	تسهم النصوص النظامية في تعزيز وعي المستخدمين بخطورة التشهير الإلكتروني.	2.63	1.091	محايد	1
	البعد التشريعي والقانوني	2.5018	1.00849	أوافق	

تشير نتائج تحليل عبارات البعد التشريعي والقانوني إلى أن المتوسط العام للبعد بلغ (2.50) بانحراف معياري (1.008)، وجاء الاتجاه العام في مستوى أوافق، مما يدل على وجود تقييم متوسط يميل إلى الإيجابية تجاه فاعلية الإطار التشريعي في مواجهة التشهير الإلكتروني.

وقد جاءت العبارة "تسهم النصوص النظامية في تعزيز وعي المستخدمين بخطورة التشهير الإلكتروني" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.63) وانحراف معياري (1.091)، وكان اتجاه الاستجابات محايداً، مما يشير إلى تباين نسبي في آراء المشاركين حول مدى إسهام النصوص النظامية في رفع الوعي القانوني.

وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "يتمتع الأفراد بحماية قانونية واضحة ضد التشهير عبر المنصات الرقمية" بمتوسط حسابي (2.58) وانحراف معياري (1.017)، وباتجاه أوافق، وهو ما يعكس إدراكاً نسبياً لدى المشاركين بوجود حماية قانونية، مع درجة تجانس مقبولة في الاستجابات.

أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت العبارة "العقوبات المنصوص عليها في التشريعات الحالية كافية لردع مرتكبي التشهير الإلكتروني" بمتوسط حسابي (2.57) وانحراف معياري (1.096)، وباتجاه أوافق، مما يدل على أن غالبية المشاركين يرون أن العقوبات لها أثر ردعي، وإن كان بدرجة متوسطة.

وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة "تتسم التشريعات السعودية المتعلقة بالتشهير الإلكتروني بالوضوح والدقة" بمتوسط حسابي (2.42) وانحراف معياري مرتفع نسبياً (1.661)، وباتجاه أوافق بشدة وفق الجدول، ويعكس الانحراف المعياري المرتفع وجود تباين ملحوظ في تقديرات المشاركين بشأن وضوح التشريعات.

وأخيراً، جاءت في المرتبة الخامسة العبارة "تغطي الأنظمة الوطنية جميع صور التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك" بمتوسط حسابي (2.31) وانحراف معياري (1.123)، وباتجاه أوافق، مما يشير إلى أن هذه العبارة حظيت بأدنى متوسط بين العبارات، وهو ما قد يعكس وجود بعض التحفظات لدى المشاركين بشأن شمولية الأنظمة لكافة صور التشهير المستحدثة.

وبصورة عامة، تكشف النتائج عن تقييم متوسط للبعد التشريعي والقانوني، مع وجود تباين في تقدير المشاركين لمدى الوضوح والشمولية والردع، الأمر الذي قد يعكس الحاجة إلى مزيد من التوعية أو التطوير التشريعي لتعزيز فاعلية هذا البعد في الحد من التشهير الإلكتروني.

• البعد الثاني: البعد الإجرائي والتنفيذي:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الإجرائي والتنفيذي

م	البعد الإجرائي والتنفيذي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	إجراءات تقديم الشكوى في قضايا التشهير الإلكتروني واضحة وسهلة.	2.54	1.081	محايد	4
2	تستجيب الجهات المختصة بسرعة لبلاغات التشهير عبر تيك توك.	2.35	0.934	أوافق	5
3	توجد آليات فعالة لجمع الأدلة الرقمية وإثبات واقعة التشهير.	2.60	0.979	محايد	2
4	يتم تنفيذ العقوبات الصادرة بحق مرتكبي التشهير الإلكتروني بفاعلية.	2.55	1.019	محايد	3
5	توفر الجهات المعنية قنوات دعم وإرشاد للضحايا بصورة مناسبة.	2.60	0.988	محايد	1
	البعد الإجرائي والتنفيذي	2.5273	0.83401	محايد	

تشير نتائج تحليل البعد الإجرائي والتنفيذي إلى أن المتوسط العام للبعد بلغ (2.53) بانحراف معياري (0.834)، وجاء الاتجاه العام محايداً، مما يدل على أن تقييم المشاركين لكفاءة الإجراءات التنفيذية المرتبطة بتطبيق التشريعات جاء في المستوى المتوسط، دون ميل واضح نحو الإيجاب أو السلب.

وقد جاءت في المرتبة الأولى العبارة "توفر الجهات المعنية قنوات دعم وإرشاد للضحايا بصورة مناسبة" بمتوسط حسابي (2.60) وانحراف معياري (0.988)، وباتجاه محايد، مما يعكس تقييماً متوسطاً لمدى توافر الدعم المؤسسي، مع درجة تباين معتدلة في الاستجابات.

وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "توجد آليات فعالة لجمع الأدلة الرقمية وإثبات واقعة التشهير" بمتوسط حسابي (2.60) وانحراف معياري (0.979)، وباتجاه محايد، وهو ما يشير إلى تقارب تقييم المشاركين لفاعلية إجراءات الإثبات الرقمي، مع مستوى مقبول من تجانس الإجابات.

أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت العبارة "يتم تنفيذ العقوبات الصادرة بحق مرتكبي التشهير الإلكتروني بفاعلية" بمتوسط حسابي (2.55) وانحراف معياري (1.019)، وباتجاه محايد، مما يدل على أن المشاركين لا يرون بوضوح كافٍ مدى فاعلية تنفيذ العقوبات، مع وجود قدر من التباين في وجهات النظر.

وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة "إجراءات تقديم الشكوى في قضايا التشهير الإلكتروني واضحة وسهلة" بمتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري (1.081)، وباتجاه محايد، وهو ما يعكس تقييماً متوسطاً لسهولة الإجراءات، مع تباين نسبي في إدراك وضوح آليات تقديم الشكوى.

وأخيراً، جاءت في المرتبة الخامسة العبارة "تستجيب الجهات المختصة بسرعة لبلاغات التشهير عبر تيك توك" بمتوسط حسابي (2.35) وانحراف معياري (0.934)، وباتجاه أوافق وفق الجدول، وهي أدنى متوسط بين العبارات، مما قد يشير إلى وجود ملاحظات أو تحفظات لدى المشاركين بشأن سرعة الاستجابة الرسمية للبلاغات.

وبوجه عام، تكشف النتائج أن البعد الإجرائي والتنفيذي يُقيّم بدرجة متوسطة تميل إلى الحياد، وهو ما يدل على أن فعالية التطبيق العملي للتشريعات – من حيث الإجراءات والاستجابة والتنفيذ – ما تزال بحاجة إلى تعزيز وتطوير لزيادة الثقة المجتمعية في كفاءتها في الحد من التشهير الإلكتروني.

● البعد الثالث: البعد الرقابي والتقني:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الرقابي والتقني

م	البعد الرقابي والتقني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	توفر منصة تيك توك أدوات فعالة للإبلاغ عن المحتوى المسيء.	2.69	1.543	أوافق بشدة	3
2	يتم حذف المحتوى الذي يتضمن تشهيرًا بسرعة بعد الإبلاغ عنه.	2.43	1.009	أوافق	5
3	توجد رقابة تقنية تساعد في تتبع الحسابات التي تمارس التشهير.	2.76	1.075	محايد	1
4	هناك تعاون بين الجهات الرقابية والمنصات الرقمية في مكافحة التشهير.	2.62	0.928	أوافق	4
5	تسهم التقنيات الحديثة في الحد من انتشار المحتوى التشهيري قبل انتشاره الواسع.	2.75	0.969	محايد	2
	البعد الرقابي والتقني	2.6509	0.94371	أوافق	

تشير نتائج تحليل البعد الرقابي والتقني إلى أن المتوسط العام للبعد بلغ (2.65) بانحراف معياري (0.944)، وجاء الاتجاه العام في مستوى أوافق، مما يدل على وجود تقييم يميل نسبيًا إلى الإيجابية تجاه دور الآليات الرقابية والتقنية في الحد من التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك، مقارنةً ببقية الأبعاد السابقة.

وقد جاءت في المرتبة الأولى العبارة "توجد رقابة تقنية تساعد في تتبع الحسابات التي تمارس التشهير" بمتوسط حسابي (2.76) وانحراف معياري (1.075)، وباتجاه محايد وفق الجدول، مما يشير إلى أن المشاركين يمنحون هذا الجانب أعلى تقييم نسبي داخل البعد، مع وجود درجة تباين متوسطة في آرائهم.

وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "تسهم التقنيات الحديثة في الحد من انتشار المحتوى التشهيري قبل انتشاره الواسع" بمتوسط حسابي (2.75) وانحراف معياري (0.969)، وباتجاه محايد، وهو ما يعكس

إدراكًا متوسطًا لفاعلية التقنيات الاستباقية في تقليل انتشار المحتوى المسيء، مع تجانس نسبي في الاستجابات.

أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت العبارة "توفر منصة تيك توك أدوات فعالة للإبلاغ عن المحتوى المسيء" بمتوسط حسابي (2.69) وانحراف معياري مرتفع نسبيًا (1.543)، وباتجاه أوافق بشدة وفق الجدول، ويشير ارتفاع الانحراف المعياري إلى وجود تباين ملحوظ في تقييم المشاركين لمدى فاعلية أدوات الإبلاغ داخل المنصة.

وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة "هناك تعاون بين الجهات الرقابية والمنصات الرقمية في مكافحة التشهير" بمتوسط حسابي (2.62) وانحراف معياري (0.928)، وباتجاه أوافق، مما يعكس مستوى مقبولاً من الثقة في وجود تنسيق رقابي، مع درجة تجانس جيدة في الإجابات.

وأخيرًا، جاءت في المرتبة الخامسة العبارة "يتم حذف المحتوى الذي يتضمن تشهيرًا بسرعة بعد الإبلاغ عنه" بمتوسط حسابي (2.43) وانحراف معياري (1.009)، وباتجاه أوافق، وهو أدنى متوسط داخل البعد، مما قد يدل على وجود ملاحظات لدى المشاركين بشأن سرعة إزالة المحتوى المسيء بعد التبليغ.

وبصورة عامة، يظهر أن البعد الرقابي والتقني حصل على أعلى متوسط بين أبعاد المتغير المستقل، مما يعكس إدراكًا نسبيًا لأهمية الأدوات التقنية والرقابية في الحد من التشهير الإلكتروني، مع استمرار وجود تباين في تقييم فاعلية بعض الإجراءات، خاصة ما يتعلق بسرعة الاستجابة وإزالة المحتوى.

المحور الثاني: الحد من انتشار التشهير الإلكتروني:

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور الحد من انتشار التشهير الإلكتروني

م	الحد من انتشار التشهير الإلكتروني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	انخفضت مظاهر التشهير الإلكتروني عبر تيك توك في الفترة الأخيرة.	2.63	1.140	محايد	3
2	أشعر بدرجة عالية من الأمان عند استخدام منصة تيك توك.	2.35	0.904	أوافق	5
3	ساهمت الإجراءات القانونية في تقليل حالات الإساءة والتشهير عبر المنصة.	2.66	1.078	أوافق	1
4	أصبح المستخدمون أكثر حذرًا في نشر المحتوى خوفًا من المساءلة القانونية.	2.45	0.964	محايد	4
5	تسهم التشريعات الحالية في الحد من تكرار حوادث التشهير الإلكتروني.	2.65	0.981	محايد	2
	الحد من انتشار التشهير الإلكتروني	2.5509	0.87710	محايد	

تشير نتائج تحليل المتغير التابع: الحد من انتشار التشهير الإلكتروني عبر تيك توك إلى أن المتوسط العام بلغ (2.55) بانحراف معياري (0.877)، وجاء الاتجاه العام محايداً، مما يدل على أن المشاركين يقيمون أثر التشريعات والإجراءات القانونية على الحد من التشهير بدرجة متوسطة، دون ميل قوي نحو التأييد أو الاعتراض.

وجاءت العبارة "ساهمت الإجراءات القانونية في تقليل حالات الإساءة والتشهير عبر المنصة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.66) وانحراف معياري (1.078)، وباتجاه أوافق، مما يعكس تقدير المشاركين لأهمية الإجراءات القانونية في الحد من مظاهر التشهير، مع وجود تفاوت معتدل في آرائهم.

وفي المرتبة الثانية جاءت العبارة "تسهم التشريعات الحالية في الحد من تكرار حوادث التشهير الإلكتروني" بمتوسط حسابي (2.65) وانحراف معياري (0.981)، وباتجاه محايد، وهو ما يشير إلى تقييم متوسط لإسهام التشريعات في تقليل تكرار الحوادث.

وجاءت في المرتبة الثالثة العبارة "انخفضت مظاهر التشهير الإلكتروني عبر تيك توك في الفترة الأخيرة" بمتوسط حسابي (2.63) وانحراف معياري (1.140)، وباتجاه محايد، مما يعكس إدراكاً متوسطاً لدى المشاركين بشأن تحسن الوضع الفعلي للحد من التشهير.

أما في المرتبة الرابعة فقد جاءت العبارة "أصبح المستخدمون أكثر حذراً في نشر المحتوى خوفاً من المساءلة القانونية" بمتوسط حسابي (2.45) وانحراف معياري (0.964)، وباتجاه محايد، مما يشير إلى إدراك محدود لتأثير المساءلة القانونية على سلوك المستخدمين.

وأخيراً، جاءت في المرتبة الخامسة العبارة "أشعر بدرجة عالية من الأمان عند استخدام منصة تيك توك" بمتوسط حسابي (2.35) وانحراف معياري (0.904)، وباتجاه أوافق، وهو أدنى متوسط داخل هذا المتغير، مما يعكس شعور المشاركين بوجود نقص نسبي في الأمان الرقمي على المنصة رغم وجود التشريعات والإجراءات القانونية.

وبشكل عام، تظهر النتائج أن أثر التشريعات والإجراءات القانونية على الحد من التشهير الإلكتروني معتدل، مع تقدير المشاركين للإجراءات القانونية نفسها أكثر من شعورهم بالأمان الشخصي أثناء الاستخدام، مما قد يشير إلى الحاجة لتعزيز الإجراءات التقنية والرقابية الموازية لزيادة فعالية الحماية.

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث ونتائج الدراسة ومناقشتها

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التشريعات الضابطة وبين الحد من انتشار التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين البعد التشريعي والقانوني كأحد أبعاد التشريعات الضابطة وبين الحد من انتشار التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك:

Model Summary									
Model	R	R Square	Change Statistics	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.843a	.711	.708	.45058	.711	265.451	1	108	.000

a. Predictors: (Constant) الحد من انتشار التشهير الإلكتروني

ANOVAa						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	53.892	1	53.892	265.451	.000b
	Residual	21.926	108	.203		
	Total	75.818	109			

a. Dependent Variable: البعد التشريعي والقانوني

b. Predictors: (Constant) الحد من انتشار التشهير الإلكتروني

Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.783	.115		6.787	.000
	الحد من انتشار التشهير الإلكتروني	.697	.043	.843	16.293	.000

a. Dependent Variable: البعد التشريعي والقانوني

تظهر نتائج الانحدار وجود تأثير قوي وإيجابي للحد من انتشار التشهير الإلكتروني على فاعلية البعد التشريعي والقانوني. حيث تبين أن نحو 71٪ من التباين في تقييم المشاركين للبعد التشريعي يمكن تفسيره بالجهود المبذولة للحد من التشهير، مما يعني أن التشريعات تصبح أكثر وضوحًا وفاعلية عندما تُطبق إجراءات عملية للتقليل من المحتوى المسيء. كما أكد تحليل التباين ومعاملات الانحدار أن العلاقة ذات دلالة إحصائية قوية، مما يدعم الفرضية ويشير إلى أهمية تكامل التشريعات القانونية مع الإجراءات التنفيذية والرقابة التقنية لتعزيز الحد من التشهير الإلكتروني على منصة تيك توك.

2. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين البعد الإجرائي والتنفيذي كأحد أبعاد التشريعات الضابطة وبين الحد من انتشار التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك:

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.591a	.349	.343	.75505	349.	57.841	1	108	.000

a. Predictors: (Constant) الحد من انتشار التشهير الإلكتروني

ANOVAa						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	32.975	1	32.975	57.841	.000b
	Residual	61.571	108	570.		
	Total	94.546	109			

a. Dependent Variable: البعد الإجرائي والتنفيذي

b. Predictors: (Constant) الحد من انتشار التشهير الإلكتروني

Coefficientsa							
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
		B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	1.160	193.			5.999	.000
	الحد من انتشار التشهير الإلكتروني	545.	072.	.591		7.605	.000

a. Dependent Variable: البعد الإجرائي والتنفيذي

تظهر نتائج تحليل الفرضية الثانية أن هناك تأثيرًا إيجابيًا وواضحًا للحد من انتشار التشهير الإلكتروني على البعد الإجرائي والتنفيذي للتشريعات الضابطة، حيث يفسر هذا المتغير نحو 35% من التباين في تقييم المشاركين للإجراءات التنفيذية. وتدلل هذه النتيجة على أن فاعلية الإجراءات، مثل وضوح وسهولة تقديم الشكاوى، سرعة استجابة الجهات المختصة، وفاعلية جمع الأدلة وتنفيذ العقوبات، تتحسن مع زيادة الجهود المبذولة للحد من المحتوى المسيء على منصة تيك توك. كما أظهرت معاملات الانحدار دلالة إحصائية قوية، مما يؤكد أن تعزيز الحد من التشهير الإلكتروني يرتبط بتحسين إدراك المشاركين لكفاءة الإجراءات التنفيذية، ويبرز أهمية تكامل الإجراءات العملية مع النصوص القانونية لتحقيق أثر ملموس في الحد من التشهير الإلكتروني.

3. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين البعد الرقابي والتقني كأحد أبعاد التشريعات الضابطة وبين الحد من انتشار التشهير الإلكتروني عبر منصة تيك توك:

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.721 ^a	.519	.515	65739.	.519	116.629	1	108	.000

a. Predictors: (Constant) الحد من انتشار التشهير الإلكتروني

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	50.402	1	50.402	116.629	.000b
	Residual	46.673	108	.432		
	Total	97.075	109			

a. Dependent Variable: البعد الرقابي والتقني

b. Predictors: (Constant) الحد من انتشار التشهير الإلكتروني

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	964.	.168		5.728	.000
	الحد من انتشار التشهير الإلكتروني	674.	.062	.721	10.799	.000

a. Dependent Variable: البعد الرقابي والتقني

تظهر نتائج تحليل الفرضية الثالثة أن هناك تأثيرًا إيجابيًا وقويًا للحد من انتشار التشهير الإلكتروني على البعد الرقابي والتقني للتشريعات الضابطة، حيث يفسر هذا المتغير أكثر من نصف التباين في تقييم المشاركين لهذا البعد، بنسبة تصل إلى نحو 52%. وتشير النتائج إلى أن فاعلية الرقابة التقنية، مثل تتبع الحسابات المسيئة، وأدوات الإبلاغ، وسرعة حذف المحتوى المسيء، إضافة إلى التعاون بين الجهات الرقابية والمنصات الرقمية، تتحسن مع زيادة الجهود المبذولة للحد من التشهير الإلكتروني. كما أظهرت معاملات الانحدار دلالة إحصائية قوية، مما يؤكد أن تعزيز البعد الرقابي والتقني يساهم بشكل مباشر في تحسين فعالية التشريعات وحماية المستخدمين على منصة تيك توك، ويبرز أهمية دمج الإجراءات التقنية مع النصوص القانونية لتحقيق أثر ملموس في الحد من المحتوى المسيء.

المقترحات

المقترحات العملية والتنظيمية:

1. اقتراح تعديل أو سن تشريعات متخصصة تتناول المسؤولية الرقمية والخوارزمية للمنصات، بما يشمل النصوص المتعلقة بـ "واجب العناية" و"الشفافية الخوارزمية"، لتتماشى مع التطورات التقنية الحديثة وتحديات التشهير الإلكتروني.
2. توصي الدراسة بفرض التوطين الجزئي للبيانات المتعلقة بالمحتوى المسيء، وتعيين ممثل قانوني محلي للمنصات الأجنبية مثل تيك توك، بما يضمن إمكانية إنفاذ القرارات القضائية والتنظيمية داخل المملكة بكفاءة وفاعلية.
3. إطلاق حملات توعوية تستهدف المستخدمين بمختلف فئاتهم العمرية حول مخاطر التشهير الإلكتروني، وطرق التعامل مع المحتوى المسيء، وحقوق الضحايا القانونية، بالإضافة إلى تشجيع الآباء والمربين على متابعة نشاط الأبناء على المنصات الرقمية.
4. العمل على وضع إطار تشاركي بين الجهات الرقابية الوطنية والمنصات الرقمية لتطوير أدوات فعالة لرصد المحتوى المسيء ومنع انتشاره، مع التأكيد على التزام المنصات بتطبيق سياسات واضحة للحد من التضخيم الخوارزمي للمحتوى المسيء.
5. اقتراح اعتماد نظام عقوبات تصاعدية مالية وقانونية يرتبط بإيرادات المنصات العالمية، بحيث تتحول العقوبة من مجرد تكلفة تشغيلية بسيطة إلى رادع حقيقي يحمي الحقوق الشخصية ويقلل من انتشار التشهير الإلكتروني.
6. تشجيع إجراء دراسات علمية حول أثر التشهير الإلكتروني على الفئات المختلفة، بما يشمل الأبعاد النفسية والاجتماعية، ودراسة فعالية التشريعات الحالية وتقييم ممارسات المنصات الرقمية، لإيجاد حلول مستدامة ومتكاملة.

المصادر والمراجع

- بومعزة، ايمان، سعداوي، أمال، صباح، أحمد. (2023). التشهير الإلكتروني وتأثيره على المكانة الاجتماعية للفتاة في الوسط الحضري.
- رمضان، نورا طلعت اسماعيل. (2023). التشهير الإلكتروني ضد المرأة: دراسة ميدانية في ضوء نظرية المجال العام ليورغين هابرماس. مجلة بحوث كلية الآداب. جامعة المنوفية، 34(3)، 60-3.
- روي، عبد الغاني (2024). التشهير الإلكتروني عبر الفيسبوك في الوسط الطلابي الجامعي دراسة ميدانية على عينة من الطلبة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة (Doctoral dissertation, univ-ouargla).

- السيد، منى أحمد عبد الفتاح أحمد. (2025). مفهوم التشهير الإلكتروني والحماية القانونية الممنوحة للشخص. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، 15(92)، 1-34.
- الصالحي، أركان. (2024). التكيف الفقهي لعقوبة التشهير في المواقع الإلكترونية (دراسة مقارنة) أ. م. د/أركان حيدر عمر صالح. المجلة المصرية للبحوث والدراسات الإسلامية، 11(11)، 221-273.
- صهيب، أمل سالم (2024)، الجرائم الإلكترونية بين الفقه والقانون السب والقذف والتشهير نموذجاً، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زايد، أبو ظبي.
- العنزي، مشعل عيادة عسكر (2022)، التشهير الإلكتروني وعقوبته في الفقه الإسلامي والقانون الكويتي: دراسة فقهية قانونية، العدد السابع والثلاثون، الجزء الرابع.
- م. م سهاد حسن شويخ، م. م سعد الله عبد الكاظم عباس. (2024). علاقة التشهير الإلكتروني بالانتحار لدى المراهقات. لارك، 164/419-438, Pt2.
- موسى، لسود (2019)، التكيف القانوني لجريمة القذف عبر مواقع التواصل الاجتماعي في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد 01.